جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أوراق السياسات

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (3)

"مراجعة تحليلية للتوصيات المقترحة في التقارير الدولية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد"

أ.د. خالد زكريا أمين

مدير مركز السياسات الاقتصادية الكلية

معهد التخطيط القومي

مايو 2020

2020

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها ،. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على على كل من معد النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

مقدمة:

تشهد كافة دول العالم أزمات عميقة نتيجة لانتشار فيروس كورونا المستجد، الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية وباءً عالمياً نتيجة لسرعة انتشاره في العالم. الأمر الذي دفع العديد من دول العالم لغلق الأنشطة الاقتصادية لاحتواء انتشار الفيروس والحفاظ على حياة مواطنيها. ونتيجة للانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد؛ عانت الأنظمة الصحية في دول العالم من الضغط الشديد عليها بما يفوق طاقتها الاستيعابية في غالبية الأحيان، كما أثرت قرارات الغلق الكامل أو الجزئي التي اتخذتها الدول سلباً على الأوضاع الاقتصادية والمالية.

ووفقاً لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بنسبة 3-٪ في عام 2020، وهو ما أشار إليه التقرير بأنه أسوأ من الأزمة العالمية في عام 2008. ويتوقع التقرير حدوث تعافي جزئي في النصف الثاني من عام 2021.[1] فقد حدث انخفاض في طلب البترول، وانخفاض في معدلات التجارة الأمر الذي أثر على حركة الصادرات والواردات، بالإضافة إلى سلسلة التوريدات العالمية، كما برزت أيضاً تداعيات فيروس كورونا المستجد على هبوط أسواق المال العالمية، فضلاً عن التأثر السلبي لعدد كبير من القطاعات مثل السياحة، والطيران، والخدمات الترفيهية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة الأمر الذي أدى إلى تبني الدول مجموعة من الحزم التحفيزية الاقتصادية لمحاولة مواجهة الأثر السلبي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية الذي أحدثه تفشي هذا الفيروس.

ونتيجة لحالة الإرباك العالمية التي سببها انتشار فيروس كورونا المستجد؛ فقد اتجهت العديد من المنظمات الدولية والجهات المانحة لتقديم توصيات للحكومات بشأن السياسات والإجراءات التي يجب تبنيها للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد والتخفيف من حدتها. وتنوعت تلك السياسات والإجراءات بين العامة التي تخاطب الاقتصاد ككل، وبين الخاصة التي تخاطب قطاع من القطاعات الاقتصادية أو نشاط بعينه مثل قطاع السياحة أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفى هذا الإطار، يأتي هذا التقرير لاستعراض التوصيات الرئيسية التي وردت في مجموعة من التقارير المتخصصة والصادرة عن بعض المؤسسات الدولية الرئيسية، والتي تخاطب بها الحكومات للتصرف

حيال تداعيات أزمة كورونا المستجد، وينتهي التقرير بنظرة تحليلية حول ما ورد في تلك التوصيات مع بعض الانعكاسات على الدولة المصرية.[1]

أولاً: عرض لتوصيات التقارير الدولية

1. الخطوات الخاصة بالسياسات المتعلقة بمعالجة أزمة فيروس كورونا المستجد

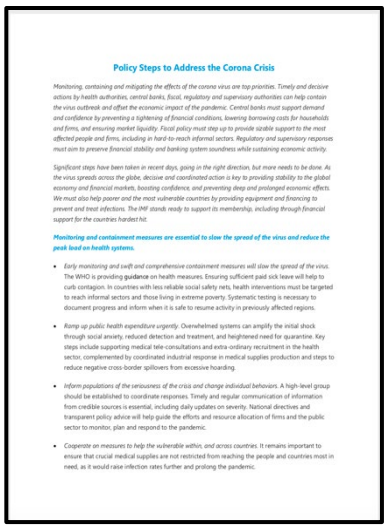

Policy Steps to Address the Corona Crisis

Monitoring, containing and mitigating the effects of the corona virus are top priorities. Timely and decisive actions by health authorities, central banks, fiscal, regulatory and supervisory authorities can help contain the virus outbreak and offset the economic impact of the pandemic. Central banks must support demand and confidence by preventing a tightening of financial conditions, lowering borrowing costs for households and firms, and ensuring market liquidity. Fiscal policy must step up to provide sizable support to the most affected people and firms, including in hard-to-reach informal sectors. Regulatory and supervisory responses must aim to preserve financial stability and banking system soundness while sustaining economic activity.

Significant steps have been taken in recent days, going in the right direction, but more needs to be done. As the virus spreads across the globe, decisive and coordinated action is key to providing stability to the global economy and financial markets, boosting confidence, and preventing deep and prolonged economic effects. We must also help poorer and the most vulnerable countries by providing equipment and financing to prevent and treat infections. The IMF stands ready to support its membership, including through financial support for the countries hardest hit.

Monitoring and containment measures are essential to slow the spread of the virus and reduce the peak load on health systems.

- *Early monitoring and swift and comprehensive containment measures will slow the spread of the virus.* The WHO is providing guidance on health measures. Ensuring sufficient paid sick leave will help to curb contagion. In countries with less reliable social safety nets, health interventions must be targeted to reach informal sectors and those living in extreme poverty. Systematic testing is necessary to document progress and inform when it is safe to resume activity in previously affected regions.
- *Ramp up public health expenditure urgently.* Overwhelmed systems can amplify the initial shock through social anxiety, reduced detection and treatment, and heightened need for quarantine. Key steps include supporting medical tele-consultations and extra-ordinary recruitment in the health sector, complemented by coordinated industrial response in medical supplies production and steps to reduce negative cross-border spillovers from excessive hoarding.
- *Inform populations of the seriousness of the crisis and change individual behaviors.* A high-level group should be established to coordinate responses. Timely and regular communication of information from credible sources is essential, including daily updates on severity. National directives and transparent policy advice will help guide the efforts and resource allocation of firms and the public sector to monitor, plan and respond to the pandemic.
- *Cooperate on measures to help the vulnerable within, and across countries.* It remains important to ensure that crucial medical supplies are not restricted from reaching the people and countries most in need, as it would raise infection rates further and prolong the pandemic.

قام صندوق النقد الدولي، في مارس 2020، بإصدار مجموعة من "الخطوات الخاصة بالسياسات المتعلقة بمعالجة أزمة فيروس كورونا المستجد"[2]، والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات سواء المتعلقة بالسياسة الصحية، أو المالية، أو النقدية التي يتعين على الدول اتباعها لمواجهة التداعيات المختلفة لهذا الفيروس. ولقد قسّم صندوق النقد الدولي تلك الخطوات إلى خمس مجموعات رئيسية. وتمثلت المجموعة الأولى في التدابير المتعلقة بمتابعة واحتواء فيروس كورونا المستجد وتقليل الضغط على النظام الصحي. وقد اشتملت هذه المجموعة على بعض الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدول للعمل على احتواء الفيروس وتباطؤ انتشاره وتقليل الضغط على النظام الصحي منها ضمان القيام بالتدخلات الصحية اللازمة لدعم القطاع غير الرسمي والفقراء، والقيام بالاختبارات الصحية بصورة مستمرة لضمان توثيق التقدم الخاص بانتشار الفيروس، وضمان تقديم إجازات مدفوعة الأجر للعاملين. وتضمنت المجموعة الأولى أيضاً الإجراءات المتعلقة بزيادة الإنفاق العام على الصحة بما في ذلك تعيين عاملين جدد في النظام الصحي، وتعزيز صناعات المستلزمات الطبية، وتشجيع الاستشارات الطبية عبر الهاتف. فضلاً عن ذلك؛ تتضمن تلك الإجراءات التأثير في سلوكيات المواطنين من خلال الاتصال الجيد عن طريق تقديم معلومات يومية محدثة من مصادر موثوقة، ونشر المعلومات المتعلقة بتوجهات الدولة بشأن التعامل مع الفيروس. كما اشتملت هذه الإجراءات على تعزيز تقديم الإمدادات الطبية اللازمة للأفراد والدول الأكثر احتياجاً.

[1] تمت مراجعة التقارير الدولية المُختارة بمساهمة علمية فعالة من الأستاذة/ أميرة جمال الدين، باحث أول بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والأستاذة/ هبة الله هشام، المدرس المساعد بمعهد التخطيط القومي.

أما المجموعة الثانية فتتمثل في التدابير المتعلقة بدعم البنوك المركزية لجانب الطلب لتعزيز الثقة وتسهيل الظروف المالية وضمان السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية لدعم السوق، والتسهيل النقدي لدعم الطلب وخفض تكاليف الاقتراض على الأسر والشركات، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق مع البنوك المركزية لدول مجموعة السبعة للعمل على دعم استقرار الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، وذلك لتقليل الضغط على الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى تشجيع البنوك المركزية على تبادل العملات وفق إتفاقات مرنة بخطوط إئتمان. كما تتضمن هذه الإجراءات تقديم التوصيات للأسواق الناشئة والنامية فيما يتعلق بالتعامل مع الصدمات المتوقعة في أسعار السلع، والتراجع في تدفقات رأس المال.

وتتمثل المجموعة الثالثة في التدابير المتعلقة بدعم السياسة المالية التي تدعم الأفراد والشركات المتضررة وتعمل على تحفيز الطلب. وتتضمن المجموعة الثالثة مجموعة من الإجراءات منها دعم الأجور للأعمال التي توقفت نتيجة لانتشار الفيروس لمنع الإفلاس وتسريح العاملين، بالإضافة إلى التحويلات النقدية للأسر ذات الدخل المحدود للحفاظ على الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فضلاً عن تعزيز التخفيضات الضريبية. كما تضمنت تلك المجموعة تقديم حزم مالية تحفيزية واسعة النطاق، بالإضافة إلى زيادة الاستجابة المالية من قبل دول مجموعة السبعة وتعزيز التعاون والتنسيق فيما يتعلق بتقديم حزم تحفيزية مالية عالمية.

واشتملت المجموعة الرابعة على "الاستجابة التنظيمية للحفاظ على التوازن بين الاستقرار المالي، وسلامة النظام المصرفي، واستدامة النشاط الاقتصادي" والتي تضمنت تشجيع البنوك على اتباع نهج أكثر مرونة ضمن القواعد القائمة والقيام بإعادة المفاوضات فيما يتعلق بالشروط الخاصة بالقروض، والإفصاح عن المخاطر والتواصل بشأن الأثر المترتب على انتشار الفيروس على ضمان انتظام السوق، بالإضافة إلى تدابير الدعم الإضافية المتعلقة بتقديم الدعم والإعفاء الضريبي لصغار المقترضين، ودعم البنوك من خلال برامج ضمانات الائتمان وشراء الأصول.

واشتملت المجموعة الخامسة على "التعاون والتنسيق العالمي" والتي تضمنت تعزيز السياسات الوقائية من قبل دول مجموعة السبعة والاقتصادات الكبرى لاحتواء معدلات الإصابة بالفيروس، ودعم تدفق الإمدادات الطبية وغيرها. كما اشتملت هذه المجموعة على الإجراءات المتعلقة بتقوية النظم الإدارية

لتعزيز قدرتها على الاستجابة، بالإضافة إلى استعداد صندوق النقد الدولي إلى تعبئة ترليون دولار لمساعدة الدول على تخطي التداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد.

2. فيروس كورونا المستجد وعالم العمل

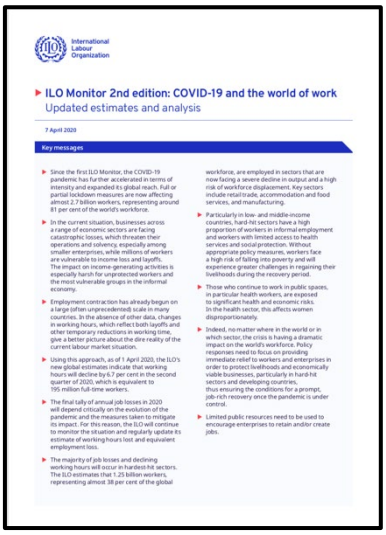

International Labour Organization

ILO Monitor 2nd edition: COVID-19 and the world of work

Updated estimates and analysis

7 April 2020

Key messages

- Since the first ILO Monitor, the COVID-19 pandemic has further accelerated in terms of intensity and expanded its global reach. Full or partial lockdown measures are now affecting almost 2.7 billion workers, representing around 81 per cent of the world's workforce.
- In the current situation, businesses across a range of economic sectors are facing catastrophic losses, which threaten their operations and solvency, especially among smaller enterprises, while millions of workers are vulnerable to income loss and layoffs. The impact on income-generating activities is especially harsh for unprotected workers and the most vulnerable groups in the informal economy.
- Employment contraction has already begun on a large (often unprecedented) scale in many countries. In the absence of other data, changes in working hours, which reflect both layoffs and other temporary reductions in working time, give a better picture about the dire reality of the current labour market situation.
- Using this approach, as of 1 April 2020, the ILO's new global estimates indicate that working hours will decline by 6.7 per cent in the second quarter of 2020, which is equivalent to 195 million full-time workers.
- The final tally of annual job losses in 2020 will depend critically on the evolution of the pandemic and the measures taken to mitigate its impact. For this reason, the ILO will continue to monitor the situation and regularly update its estimate of working hours lost and equivalent employment loss.
- The majority of job losses and declining working hours will occur in hardest-hit sectors. The ILO estimates that 1.25 billion workers, representing almost 38 per cent of the global workforce, are employed in sectors that are now facing a severe decline in output and a high risk of workforce displacement. Key sectors include retail trade, accommodation and food services, and manufacturing.
- Particularly in low- and middle-income countries, hard-hit sectors have a high proportion of workers in informal employment and workers with limited access to health services and social protection. Without appropriate policy measures, workers face a high risk of falling into poverty and will experience greater challenges in regaining their livelihoods during the recovery period.
- Those who continue to work in public spaces, in particular health workers, are exposed to significant health and economic risks. In the health sector, this affects women disproportionately.
- Indeed, no matter where in the world or in which sector, the crisis is having a dramatic impact on the world's workforce. Policy responses need to focus on providing immediate relief to workers and enterprises in order to protect livelihoods and economically viable businesses, particularly in hard-hit sectors and developing countries, thus ensuring the conditions for a prompt, job-rich recovery once the pandemic is under control.
- Limited public resources need to be used to encourage enterprises to retain and/or create jobs.

أصدرت منظمة العمل الدولية في أبريل 2020، الإصدار الثاني من متابعات تداعيات انتشار الفيروس تحت عنوان "فيروس كورونا المستجد وعالم العمل"[3]. وعرض التقرير للتداعيات الخاصة بانتشار الفيروس على عالم العمل حيث أن الغلق الجزئي للأنشطة الاقتصادية أثر على حوالي 2.7 مليار عامل يمثلون حوالي 81٪ من قوة العمل العالمية.

وأكد التقرير على أن الشركات العاملة في مختلف القطاعات تواجه خسارة كبيرة مما يهدد استمرارها ويعرضها لخطر الإفلاس، وخاصة الشركات الصغيرة التي يكون فيها العاملين معرضين لخسارة عملهم. ويُعد الأثر السلبي لانتشار الفيروس كبيراً خاصة على العمالة غير المؤمن عليها والمجموعات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي. وأشار التقرير إلى أن تقليص العمالة بدأ على نطاق واسع سواء من حيث خفض عدد ساعات العمل أو في تسريح العاملين. وأوضح التقرير أن تقديرات منظمة العمل الدولية تشير إلى أنه اعتباراً من الأول من أبريل 2020 ستنخفض ساعات العمل بحوالي 6.7٪ في الربع الثاني من عام 2020 وهو ما يعادل 195 مليون عامل بدوام كامل.

وأشار التقرير إلى أن النسبة العظمى من فقدان الوظائف ستكون في القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار الفيروس؛ فتشير تقديرات منظمة العمل الدولية أن حوالي 1.25 مليار عامل يمثلون نحو 38٪ من قوة العمل العالمية يعملون في القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة وهم الأكثر عرضة لفقدان وظائفهم، وتتمثل تلك القطاعات في تجارة التجزئة، والخدمات الغذائية والتصنيع. أما بالنسبة للدول المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ فإن القطاعات المتضررة لديها نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي والذين يصعب حصولهم على الخدمات الصحية وخدمات الحماية الاجتماعية. وبالتالي؛ بدون وجود إجراءات جيدة للتعامل مع التداعيات الخاصة بانتشار الفيروس، سيواجه هؤلاء العاملين خطر الفقر وصعوبة استعادة أعمالهم خلال فترة استعادة النشاط الاقتصادي بعد الأزمة.

وأكدت منظمة العمل الدولية أن الوضع النهائي الخاص بالخسائر الوظيفية حول العالم سيتم تحديده وفقاً لمدى انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات التي تم اتخاذها للتخفيف من آثاره. وبالتالي؛ يجب أن تركز السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول على تقديم الدعم للعاملين والشركات لحماية سبل العيش، والشركات ذات الجدوى الاقتصادية وخاصة في القطاعات المتضررة.

ومن ثمّ؛ قدمت منظمة العمل الدولية إطاراً للسياسات يتضمن أربعة محاور أساسية لمحاربة فيروس كورونا المستجد وفقاً لمعايير العمل الدولية. ويتمثل المحور الأول في تحفيز الاقتصاد والتوظيف، ويركز على تعزيز السياسة المالية والنقدية، وتقديم الدعم لقطاعات بعينها بما في ذلك قطاع الصحة. أما المحور الثاني فيركز على دعم الشركات والوظائف والدخول بما في ذلك من تعزيز الحماية الاجتماعية للجميع، وتنفيذ إجراءات للحفاظ على العمالة، وتقديم الدعم المالي والإعفاءات الضريبية للشركات. أما المحور الثالث فيعنى بحماية العاملين في أماكن العمل ويضم تقوية إجراءات السلامة والصحة المهنية، وتطبيق ترتيبات مختلفة للعمل مثل العمل عن بعد، ومنع التمييز والاستبعاد في العمل، وإتاحة الخدمات الصحية للجميع، وزيادة الحصول على إجازات مدفوعة الأجر. أما المحور الرابع فيتمثل في الاعتماد على الحوار المجتمعي للوصول إلى حلول لمواجهة الفيروس. ويضم هذا المحور تعزيز قدرة كل من أصحاب الأعمال والعاملين بالشركات والمؤسسات، وقدرة الحكومة بالإضافة إلى تعزيز الحوار المجتمعي للوصول إلى حلول لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وأشار التقرير إلى أن هناك مجموعة من الإجراءات الأخرى التي يجب أن يتم وضعها في الاعتبار بجانب المحاور المشار إليها. وتتضمن تلك الإجراءات الدعم الفوري للأفراد والقطاعات الأكثر تضرراً، وخاصة العاملين في القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى ضمان استخدام الموارد المالية العامة لدعم التوظيف. ومن الممكن أن تقوم الشركات بتقديم الدعم المالي وغير المالي للحفاظ على العمالة وخلق وظائف. وأكد التقرير على ضرورة أن تأخذ كل دولة في اعتبارها سياقها المحلي والهيكل الاقتصادي الخاص بها عند اتخاذ أية إجراءات تتعلق بالتعامل مع تداعيات فيروس كورونا المستجد.

3. أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الأفريقي

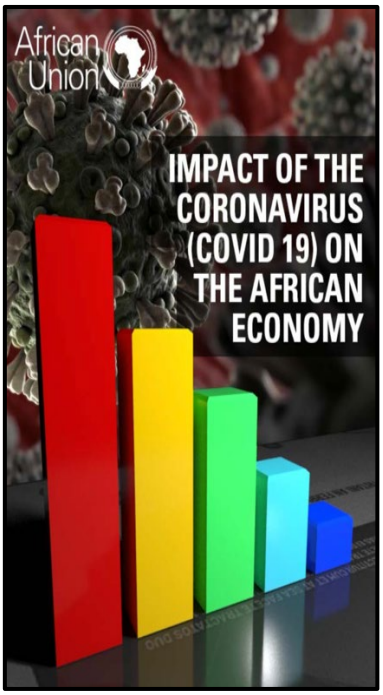

أصدر الاتحاد الأفريقي تقريراً في أبريل 2020 حول "أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الأفريقي"[4]. وتطرق التقرير إلى السياق العالمي للاقتصاد في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد بما في ذلك من الأثر المتوقع على النمو الاقتصادي العالمي وبعض القطاعات المتضررة مثل قطاع الطيران المدني، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على الحزم التحفيزية التي قدمتها بعض المنظمات الدولية ودول العالم. وفي تحليله لأثر انتشار الفيروس على الاقتصاد الأفريقي استخدم التقرير سيناريوهين رئيسيين اعتمد كل منهما على فترة مختلفة متوقعة لانتشار الفيروس.

وأوضح التقرير أن هناك العديد من القطاعات التي تأثرت سلباً على المستوى الأفريقي مثل قطاعات السياحة، والنقل، والبترول. فقبل أزمة كورونا، كان من المتوقع أن يصل معدل النمو في أفريقيا في عام 2020 إلى 3.4٪؛ إلا أنه في ظل الأثر السلبي على القطاعات المختلفة فمن المستحيل الوصول إلى مثل هذه المعدلات. حيث توقع التقرير أن يصل معدل النمو في أفريقيا وفق السيناريو الأول والثاني إلى سالب 0.8٪ وسالب 1.1٪ على التوالي. كما أشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يخسر كل من قطاعي السياحة والسفر في أفريقيا حوالي 50 مليار دولار وعلى الأقل 2 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة. وأشار التقرير إلى أن انتشار الفيروس سيؤدي إلى خفض الواردات وعجز في السلع الأساسية الواردة من الصين في الأساس.

وقدّم التقرير مجموعة من التوصيات لدول الاتحاد الأفريقي للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لانتشار فيروس كورنا المستجد. وفيما يتعلق بالإجراءات الفورية؛ فقد أوصى التقرير بضرورة التحقق بصورة منظمة من الحالات المشتبه فيها لضمان الكشف المبكر عن العدوى والعمل على تتبع الحالات قدر الإمكان، وتطبيق الحجر الصحي على المصابين بالفيروس لمنع الانتشار. كما أوصى التقرير بضرورة الإبلاغ عن الإحصاءات الصحية والعمل مع منظمة الصحة العالمية والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية مع العمل على ضمان متابعة الأزمة بشفافية لتعزيز ثقة المواطنين الأفريقيين.

كما حثّ التقرير الدول الأفريقية على ضرورة مراجعة موازناتها وإعطاء الأولوية في الإنفاق لنظم الرعاية الصحية بما في ذلك البنية التحتية وشراء المنتجات الدوائية والطبية، والمعدات والمواد المطلوبة لمكافحة انتشار الفيروس. فضلاً عن ذلك؛ اشتملت الإجراءات الفورية التي أوصى بها التقرير على إنشاء صندوق للطوارئ يعمل على تعزيز الحماية الاجتماعية واستهداف العاملين في القطاع غير الرسمي الذين لا يتمتعون بالحماية الاجتماعية والذين تأثروا بشدة من انتشار الفيروس، بالإضافة إلى زيادة التمويل المتعلق بالبحوث الطبية.

وشجّع التقرير الدول على العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية ورواد الأعمال لإيجاد حلول للوقاية والعلاج وفق السياق المحلي، وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتقديم الدعم القانوني لتسهيل تنفيذ الحلول المبتكرة. بالإضافة إلى تعزيز مشاركة المعلومات والبيانات المختلفة والحد من الترويج للمعلومات المغلوطة.

وأوصى التقرير بالعمل على دعم الإنفاق من خلال الاقتراض لصناديق الطوارئ، وذلك نظراً إلى أن سعر الفائدة منخفض حالياً، وأن كثير من الدول ستتعرض إلى عجز في الموازنة نتيجة للأوضاع الحالية المتمثلة في انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق العام. وأشار التقرير إلى ضرورة اتخاذ التدابير الاقتصادية والمالية اللازمة لتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والأفراد. وطالب التقرير البنوك المركزية في الدول الأفريقية بخفض سعر الفائدة لتمكين الشركات من الحصول على قروض بتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى تزويد البنوك التجارية بالسيولة اللازمة لدعم الأنشطة التجارية.

وتضمنت التوصيات إلغاء أو تأجيل الفائدة على المدفوعات بكروت الائتمان وسندات الشركات، بالإضافة إلى إعداد حزم اقتصادية تحفيزية لتقليل أثر انتشار الفيروس على الاقتصاد الوطني، ووقف الضرائب على القطاعات المتأثرة. وأشار التقرير إلى ضرورة إعادة التفاوض فيما يتعلق بشروط وخطط سداد الديون الخارجية بما في ذلك تعليق مدفوعات أسعار الفائدة في وقت الأزمة.

كما قدّم التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بالإجراءات الفورية لمفوضية الاتحاد الأفريقي منها قيادة المفاوضات لإلغاء الديون الخارجية الأفريقية والتي يبلغ مجموعها 236 مليار دولار أمريكي، وتعزيز التعاون والتضامن والتنسيق ونقل الخبرات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وإعداد آلية للتنسيق

لمراقبة انتشار الفيروس وتحديد السياسات التي تم اتخاذها من قبل الدول الأعضاء لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس.

أما فيما يتعلق بالتعامل مع التداعيات المتعلقة بانتشار الفيروس على المدى المتوسط، أي بعد انحساره، فقد قدّم التقرير مجموعة من التوصيات للدول الأفريقية تضمنت ضرورة تنويع وتحويل اقتصادات الدول الأفريقية من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص الأفريقي للقيام بتحويل المواد الخام محلياً، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الزراعي لتحسين سلاسل القيمة الغذائية. واشتملت التوصيات على الانتهاء من التوقيع والتصديق على هيئة الدواء الأفريقي، والعمل على بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لإنتاج المنتجات الدوائية والطبية، وتعزيز الأساليب المبتكرة للإنفاق على الصحة، وتعبئة الموارد اللازمة لقطاع الصحة، والاستفادة من الثورة الرقمية لتحويل الاقتصاد الأفريقي بما يحقق الأجندة الأفريقية 2063، والإسراع في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية.

وبالنسبة للتوصيات المقدمة لمفوضية الاتحاد الأفريقي على المدى المتوسط؛ فقد حث التقرير المفوضية على العمل على تعزيز النظم الصحية ونظم الحماية الاجتماعية في الدول الأفريقية، ومواصلة تعزيز التحول الإنتاجي وتشجيع القطاع الخاص على الصناعة المحلية، وقيادة مفاوضات لدعم الدول الأعضاء بمبالغ مالية من المؤسسات الدولية لمساعدتهم على مواجهة الأزمة، وضمان وجود استجابة عالمية للتنسيق فيما يتعلق باستمرار التدفقات المالية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المواطنين في الخارج، والمساعدات الإنمائية الرسمية. كما أوصى التقرير المفوضية بتجهيز الدول الأفريقية للاستفادة الكاملة من التغيرات التي من المتوقع حدوثها في أعقاب أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث من المحتمل أن تقوم الاقتصادات الكبرى بتنويع مراكز إنتاجها من خلال التحول إلى الاستفادة من مناطق أخرى، الأمر الذي يتطلب تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لجذب الشركات متعددة الجنسيات والجهات الفاعلة التجارية العالمية الأخرى.

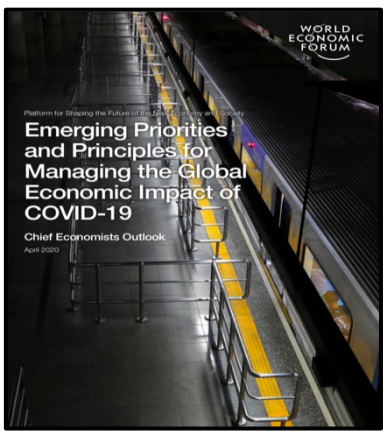

4. الأولويات والمبادئ الملحة لإدارة الأثر الاقتصادي العالمي لفيروس كورونا المستجد

قام المنتدى الاقتصادي العالمي في أبريل 2020 بإصدار تقرير تحت عنوان "الأولويات والمبادئ الملحة لإدارة الأثر الاقتصادي

العالمي لفيروس كورونا المستجد"[5]. واعتمد التقرير على استقصاء ومجموعة من الحوارات الافتراضية بين أعضاء مجتمع كبار الاقتصاديين التابع للمنتدى، بالإضافة إلى مجموعة من القيادات الأخرى بهدف تقديم تقييم مبدئي للسياسات التي تم تنفيذها من قبل الحكومات المختلفة في ظل مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد، والتحديات التي تواجه تنفيذ تلك السياسات وأثرها في المستقبل.

وخلُص التقرير إلى مجموعة من التوصيات التي تمثل المبادئ الأساسية والسياسات التي يجب على الدول أن تضعها في الاعتبار كأولويات رئيسية في التعامل مع أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد.

واعتبر التقرير السياسات المتعلقة بالقطاع الصحي هي الأولوية الأولى والرئيسية التي يجب أن تضعها الدول على رأس سياسات الاستجابة لضمان الحفاظ على الأرواح ودعم عملية انتاج علاج ومصل خلال الأشهر القادمة. وبالإضافة للسياسات المتعلقة بالقطاع الصحي؛ ألقى التقرير الضوء على أربعة قضايا أخرى يجب أن تكون في محور اهتمام صناع السياسات حتى تمكنهم من التعافي بعد الأزمة. وتتمثل القضية الأولى في دفع المساعدات للشركات بصورة سريعة، حيث على الرغم من أن أغلب الدول قامت بتقديم العديد من أوجه الدعم والمساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ إلا أن الفيصل الرئيسي يكمن في سرعة صرف هذه المساعدات لتلك الشركات حتى لا يتعرضوا لخطر الإفلاس نتيجة في التأخر في الصرف. ففي العديد من الحالات؛ يستهلك الحصول على المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة وقتاً طويلاً مما يمثل أزمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي؛ يجب على الحكومات إيجاد حلول سريعة للتعامل مع مثل تلك المشكلات. وأشار التقرير إلى التجربة الصينية التي استفادت من التعامل السابق مع انتشار فيروس "سارس" من خلال الاستثمار في الاقتصاد الرقمي المجهز لتعبئة رأس المال الخاص، وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل عبر الإنترنت "Internet Financing"، وذلك باستخدام منصات التكنولوجيا المالية "Fintech" التي تستخدم أنظمة التصنيف الائتماني التي تعتمد على البيانات الضخمة، ونظم المراقبة، والوصول لأكبر قدر من المناطق الجغرافية. ومن ثمّ ساهم التمويل الرقمي الذي استثمرت فيه الحكومة الصينية كأداة رئيسية في القروض الطارئة وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الأزمة الحالية الخاصة بفيروس كورونا المستجد.

أما القضية الثانية فتتمثل في دعم الأسر والعاملين الأكثر احتياجاً، حيث ثبت أن شبكات الأمان الاجتماعي الموجودة لم تكن كافية للتعامل مع الأزمة الحالية وتغطية كافة الأسر والعاملين الأكثر

احتياجاً. فتتأثر مجموعات كبيرة من العاملين بصورة سلبية بسبب التداعيات الاقتصادية للأزمة، وخاصة العاملين الأكثر عرضة للخطر وهم الذين يعتمد عملهم على التفاعل المادي (وجهاً لوجه) ولا يستطيعون العمل من المنزل، مثل العاملين في الرعاية الصحية، وقطاع الغذاء، والخدمات اللوجيستية. وبالتالي؛ فإن حماية أكبر عدد ممكن من الوظائف سيسهم بشكل كبير في تعافي الاقتصاد بعد الأزمة، فقد أقدمت العديد من الدول الأوروبية على تقديم خطط لدعم العاملين للعمل وفق عدد ساعات عمل منخفضة، ووضع شروط على شركات القطاع الخاص – في حالة حصولها على الدعم – لعدم تسريح العاملين. وأوضح التقرير أنه نتيجة لعدم استيعاب شبكات الأمان الاجتماعي الحالية للمتضررين من الأزمة الحالية؛ قامت العديد من الدول بتوسيع التغطية الخاصة ببرامج البطالة لتقوم بتغطية عدد أكبر من العاملين. كما أشار التقرير إلى أنه من الممكن أن تلجأ الدول إلى وقف الديون للأسر التي لديها قروض عقارية كأداة سياسية لتوفير مساحة مالية إضافية. وأوصى التقرير بتعزيز المدفوعات الرقمية للمساهمة في تعزيز التغطية الخاصة ببرامج الدعم المختلفة.

أما القضية الثالثة التي عني بها التقرير فهي قضية توفير الدعم المالي للدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث أن انتشار الفيروس يتطلب التضامن مع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل وتقديم الدعم المالي لها. فهذه الدول هي الأكثر تأثراً بهذا الانتشار نتيجة لضعف النظم الصحية بها، وشبكات الأمان الاجتماعي. وعلى الرغم من إعلان صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي عن برامج للإقراض؛ إلا أنه يجب الوضع في الاعتبار إعداد برامج مكملة تتضمن وقف الديون وتوفير دعم إضافي من الدول المتقدمة.

وتتمثل القضية الرابعة في توسيع أولويات السياسة العالمية التقليدية، حيث أنه على الرغم من أن جدول أعمال تغير المناخ والتحول الأخضر أصبح بالفعل مسألة حاسمة في النقاشات العالمية وإعداد السياسات الوطنية، إلا أن الأزمة الحالية كشفت عن قصور شديد في العديد من القضايا والقطاعات منها الرعاية الصحية، والأجور، وأنظمة شبكات الأمان الاجتماعي، وعدم المساواة. وحتى الآن؛ لا تُظهر أولويات السياسة العالمية تغيراً كبيراً في الاتجاه، فيرى البعض أن يتم توجيه الاهتمام للقطاع الصحي، بينما يرى الآخرون إيلاء الأولوية إلى حماية أكبر عدد ممكن من الوظائف. وهناك آخرون يرون أن الأزمة الحالية هي فرصة لترسيخ التغيرات الهيكلية التي كانت ولا تزال ضرورية لتطوير اقتصادات أكثر شمولية؛ فمثلما ظهرت أهمية تعزيز البنية التحتية الرقمية؛ فلا بد للحكومات أن تعمل على ضخ المزيد من الاستثمارات

الخضراء، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنسيق الأنشطة الخاصة بالبحوث والتطوير، وتعزيز جودة الوظائف والتدريب، والعمل على تحسين الصناعات بما يعزز من الحد من انبعاثات الكربون.

5. فيروس كورونا المستجد: الأثر والاستجابة

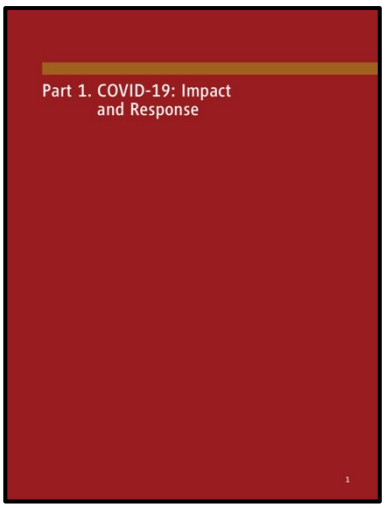

أصدر مكتب منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي التابع للبنك الدولي تقريراً حول "فيروس كورونا المستجد: الأثر والاستجابة"[6]، وذلك في أبريل 2020. وتناول التقرير أثر الفيروس على الاقتصاد العالمي والتوقعات المتعلقة بالنمو، والنظم الصحية، وأثر انتشار الفيروس على معدلات الفقر، بالإضافة إلى أثره على الصين. وانتهى التقرير بمجموعة من التوصيات المتمثلة في عدد من الإجراءات المتعلقة بالسياسات التي يجب أن تتخذها الدول لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس.

وأوصى التقرير الدول بضرورة الاستثمار في جاهزية النظم من خلال إعداد سياسات وقائية طويلة المدى، حيث يعتمد مستوى الوقاية على درجة جاهزية النظام الصحي ومستوى هشاشة المواطنين، وأشار التقرير إلى ضرورة أن تأخذ تلك السياسات في الاعتبار الروابط بين صحة الحيوان وسلامة الأغذية وصحة الإنسان. أما فيما يتعلق بالسياسات المالية؛ فأشار التقرير إلى أنه يجب أن تقوم الدول بتقديم الدعم للعاملين في مجال الرعاية الصحية والأدوية والأجهزة للتعامل مع الحالات الخاصة بفيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى تخصيص الموارد اللازمة لتوعية المواطنين، وتعزيز عمليات التتبع واتخاذ التدابير الوقائية لوقف انتشار الفيروس. فضلاً عن ذلك؛ أوصى التقرير بضرورة حماية الأفراد والشركات من الآثار الاقتصادية لانتشار الفيروس من خلال توفير التحويلات النقدية، وإعانات الأجور، وتخفيضات الضرائب للأفراد والشركات المتضررة.

وبالنسبة للسياسات النقدية؛ فقد أشار التقرير إلى ضرورة أن تقوم البنوك المركزية بتخفيف القيود المالية من خلال خفض أسعار الفائدة وتوفير السيولة النقدية الكافية للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تخفيف شروط الائتمان وتوفير الدعم خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الفيروس. وفيما يتعلق باستقرار النظم المالية؛ فأشار التقرير إلى ضرورة عمل الهيئات الحكومية مع

البنوك والمؤسسات المالية للتأكد من تكيفها السريع لتخفيف الآثار السلبية للصدمة، مع وضع شفافية النظام المالي في الاعتبار.

وأوصى التقرير بضرورة فتح التجارة بين الدول؛ حيث أنه نتيجة لانتشار الفيروس قامت العديد من الدول بفرض قيود صارمة على المنتجات الطبية مما له أثر بالغ الضرر على كثير من الدول، وبالتالي؛ يجب أن تعمل الدول وخاصة دول مجموعة العشرين والدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على عدم تقييد صادرات المنتجات الطبية ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد.

وفيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالحد من الفقر؛ فقد قدّم التقرير مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تقليل الأثر على مستوى معيشة الأفراد. وانقسمت تلك الإجراءات إلى الإجراءات المتعلقة باحتواء انتشار الفيروس وتخفيف أثره على الصحة مثل تقديم الإجازات الصحية مدفوعة الأجر، وتوفير الاختبارات والعلاج المدعم أو المجاني. والإجراءات المتعلقة بدعم الفقراء والعاملين الجدد المتأثرين بغلق النشاط الاقتصادي مثل توسيع شبكات الأمان والتأمين الاجتماعي من خلال تقديم الدعم النقدي والعيني، بالإضافة إلى تقديم الدعم للشركات للحفاظ على العاملين. وبالنسبة للإجراءات قصيرة المدى التي يجب اتخاذها لتجنب الآثار طويلة المدى للأزمة فتتمثل في تقديم الوجبات المدرسية للأسر التي تعتمد عليها، حيث من الممكن تقديم المبالغ الخاصة بتلك الوجبات للأطفال رغم توقف الدراسة للحفاظ على رأس المال البشري على المدى الطويل. أما فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بدعم اندماج العاملين بعد انتهاء الأزمة من خلال تحسين خدمات دعم العاملين عن طريق توفير التدريب وتنمية المهارات، ومساعدة الراغبين في التوظيف في الحصول على عمل.

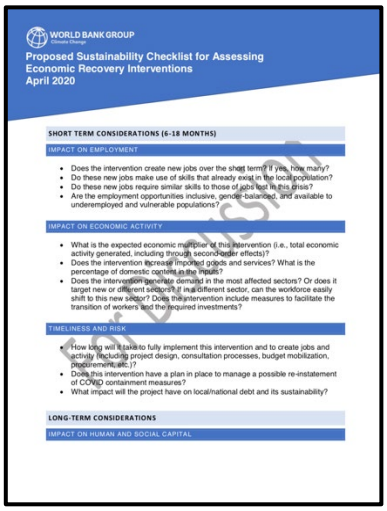
WORLD BANK GROUP

Proposed Sustainability Checklist for Assessing Economic Recovery Interventions
April 2020

SHORT TERM CONSIDERATIONS (6-18 MONTHS)

IMPACT ON EMPLOYMENT

- Does the intervention create new jobs over the short term? If yes, how many?
- Do these new jobs make use of skills that already exist in the local population?
- Do these new jobs require similar skills to those of jobs lost in this crisis?
- Are the employment opportunities inclusive, gender-balanced, and available to underemployed and vulnerable populations?

IMPACT ON ECONOMIC ACTIVITY

- What is the expected economic multiplier of this intervention (i.e., total economic activity generated, including through second-order effects)?
- Does the intervention increase imported goods and services? What is the percentage of domestic content in the inputs?
- Does the intervention generate demand in the most affected sectors? Or does it target new or different sectors? If in different sector, can the workforce easily shift to this new sector? Does the intervention include measures to facilitate the transition of workers and the required investments?

TIMELINESS AND RISK

- How long will it take to fully implement this intervention and to create jobs and activity (including project design, consultation processes, budget mobilization, procurement, etc.)?
- Does this intervention have a plan in place to manage a possible re-instatement of COVID containment measures?
- What impact will the project have on local/national debt and its sustainability?

LONG-TERM CONSIDERATIONS

IMPACT ON HUMAN AND SOCIAL CAPITAL

6. قائمة مقترحة لضمان الاستدامة من خلال تقييم تدخلات التعافي الاقتصادي

أصدر البنك الدولي في أبريل 2020 قائمة تضم مجموعة من القضايا بعنوان "قائمة مقترحة لضمان الاستدامة من خلال تقييم تدخلات التعافي الاقتصادي"[7]. وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة لا تتضمن توصيات؛ إلا أنها تتضمن مجموعة من الأسئلة التي يجب أن تأخذها الدول في الاعتبار لضمان استدامة تدخلاتها المتعلقة

بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وانقسمت القائمة إلى الاعتبارات قصيرة المدى، والاعتبارات طويلة المدى. وتضمنت الاعتبارات قصيرة المدى (6 – 18 شهر) مجموعة من القضايا المختلفة مثل الاعتبارات الخاصة بالأثر على التوظيف والتي تتضمن إلى أي مدى تساهم التدخلات التي اتخذتها الدولة في خلق فرص عمل جديدة على المدى القصير، ومدى شمولية فرص العمل وتوازنها بين الجنسين، كما تطرق التقرير للاعتبارات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية التي تضمنت إلى أي مدى ساهمت التدخلات في زيادة السلع المستوردة ومدى استخدام المكونات المحلية في السلع المختلفة، وهل التدخلات تقوم بتوليد الطلب في القطاعات الأكثر تضرراً.

أما بالنسبة للاعتبارات طويلة المدى فتركز القائمة على الأثر على رأس المال البشري والاجتماعي التي تتضمن إلى أي مدى تركز التدخلات على خلق فرص عمل لائق، وبناء المهارات، وتساهم في مشاركة المرأة في فرص العمل، وتحسين الصحة العامة، والإنتاجية المحلية، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية. كما تشمل القائمة الأثر على التكنولوجيا من خلال مدى مساهمة التدخلات في الاستثمار في التطوير والبحوث. كما تضمنت الاعتبارات طويلة المدى أثر التدخلات على غلق الفجوة في الوصول لخدمات البنية التحتية الرئيسية، وتحسين الإنتاجية الاقتصادية المحلية من خلال الوصول لخدمات البنية التحتية. بالإضافة إلى مدى معالجة التدخلات لإخفاقات السوق، وتحسين المرونة والصمود للنظم الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الأزمات، وتحسين قدرة المجتمع على التكيف مع الأزمات.

7. تقرير آفاق الاقتصاد العربي

أصدر صندوق النقد العربي في أبريل2020 الإصدار الحادي عشر من تقرير آفاق الاقتصاد العربي، ويعد صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977، ويبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 22 دولة عربية. ويهدف الصندوق إلى تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء، وتطوير الأسواق المالية العربية،

وغيرها من القضايا.

ولقد اعتمد تقرير آفاق الاقتصاد العربي على أربع افتراضات أساسية[8]. يتمثل الأول منها في أن امتداد الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا، سيؤدى إلى تأثر الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية بصدمات جانبي العرض والطلب وتزايد مستويات عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين حتى النصف الأول من عام 2020، مع افتراض عدم حدوث حالات إغلاق، واسعة النطاق عالميا. فمن ناحية، ستؤدي إجراءات الحجر الصحي والمرض والمشاعر السلبية للمستهلكين والأعمال إلى خفض الطلب الكلي. ومن ناحية أخرى، سيؤدي إغلاق بعض المصانع وتعطيل سلاسل التوريد إلى اختناقات في الإمدادات تؤثر على مستويات العرض.

أما الافتراض الثاني فيتمثل في مسارات نمو الاقتصاد العالمي، حيث أنه من المتوقع نمو محدود الوتيرة للاقتصاد العالمي نتيجة تأثر عدد من الدول بالتداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس وما تفضي إليه من تباطؤ أكثر من المتوقع لمستويات الطلب الخارجي والتجارة الدولية. بحيث يبدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي بداية من عام 2021. ويتعلق الافتراض الثالث بأسعار البترول العالمية، حيث من المتوقع وفق عدم تمكن دول منظمة الأوبك إلى اتفاق بشأن مد العمل باتفاق "أوبك+"، إلى ما بعد مارس 2020، والتراجع المتوقع في مستويات نمو الطلب على البترول بسبب تداعيات فيروس كورونا وما نتج عنه من انخفاض مستويات طلب بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية على الوقود مثل قطاع الصناعة والطيران والتجارة في ظل اتجاه عدد كبير من الدول إلى فرض حظر واسع النطاق على انتقالات الأفراد أن تتسم الأسواق العالمية للبترول باستمرار تفوق مستويات المعروض البترولي خلال عام 2020. بناء عليه؛ من المتوقع أن ينعكس ذلك على مستويات الأسعار التي من المتوقع ان تنخفض إلى مستويات تتراوح بين دولار للبرميل 45–40 وفق سلة خامات أوبك خلال عام 2020، مع ارتفاع متوقع للأسعار لتدور حول 50 دولار للبرميل خلال عام 2021، مع التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي العام المقبل.

أما الافتراض الرابع الخاص بتوجهات السياسة النقدية؛ فمن المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسة ممثلة في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي مع ما يستتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة.

علاوة على معاودة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادية لفيروس كورونا. هذه الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية المرتبط عملاتها بالدولار واليورو، وهو ما سيدعم اقتصاداتها في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية.

8. قصة أزمة عالمية أخرى تم التنبؤ بها وما يجب أن يفعله صانعو السياسة حيال ذلك

أصدرت الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في مارس 2020 تقريراً بعنوان "قصة أزمة عالمية أخرى تم التنبؤ بها وما يجب أن يفعله صانعو السياسة حيال ذلك" حيث أكد التقرير على اعتبار أزمة فيروس كورونا المستجد أزمة عالمية أخرى قد تصل في حدتها إلى الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008.

وتعد الأونكتاد هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964، وهي جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وقد أكد التقرير على أنه من الضروري مواءمة الاستجابات لصدمة Covid-19 بطريقة تعيد توجيه الاقتصاد العالمي في اتجاه يحقق استقراراً مالياً[9]: ويرى التقرير أنه إذا كان لأزمة فيروس كورونا المستجد تأثيرات سلبية على إنفاق القطاع العائلي وقطاع الأعمال، فإنه يمكن للحكومات أن تتجنب ذلك الركود الناتج عن انخفاض الطلب وذلك عن طريق زيادة طلبها الخاص، وخاصة على قطاع التشييد والبناء وكذا الإنفاق على الخدمات الاجتماعية.

وأشاد التقرير بالسياسات التي تم تنفيذها في الدول المتضررة من تداعيات الأزمة حيث اشتملت على تعزيز الإنفاق الصحي الطارئ مؤقتاً مع الرعاية المجانية للمتضررين من فيروس كورونا المستجد مما يعد استجابة واضحة، وينطبق الشيء نفسه على التحويلات النقدية الطارئة لأولئك الذين يعانون من فقدان مفاجئ للدخل، خاصة في الاقتصاد غير الرسمي.

وفي إطار الإعلان الترحيبي من صندوق النقد الدولي لتقديم 50 مليار دولار للتخفيف من آثار الأزمة، يوصي التقرير بضرورة أن يتخذ ذلك شكل منح للدول الأكثر ضعفًا، وقروض بفائدة صفر للدول الأخرى. كما يوصي التقرير بأنه يتعين على الحكومات الراغبة في القيام "بكل ما يلزم" لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد أن تزيد من إنفاقها حتى يعود طلب القطاع الخاص والعمالة إلى معدلات نمو طبيعية. في الأزمة الحالية، هناك أيضًا خطر إضافي يتمثل في أن الاستجابة المالية البطيئة يمكن أن تزيد من مخاطر العدوى العالية، وبالتالي يجب على الحكومات إعطاء إشارة واضحة بأن مخاوف الدين العام ثانوية بالنسبة إلى مخاوف الصحة العامة.

كما يؤكد التقرير على أنه في الوقت الراهن لا ينبغي الاعتقاد بأن المزيد من الإنفاق غير فعال خاصةً إذا واجهت الشركات اختناقات في سلاسل التوريد الخاصة بها. ويرى التقرير أن العائق الحقيقي الذي يواجهه الاقتصاد العالمي هو الإنفاق، خاصة للاستثمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية وكذلك في البحث والابتكار الممولين من القطاع العام. علاوة على ذلك، فإن التقدم التقني ونمو الإنتاجية يتأثر سلباً بانخفاض الإنفاق في المجالات سالفة الذكر.

ويشير التقرير إلى أهمية معالجة التفاوتات الاقتصادية باعتبارها جزءًا أساسياً من استجابة السياسة للأزمة الراهنة، حيث أدى التفاوت المتزايد على مدى عدة عقود إلى تناقص القدرة الشرائية لمعظم الأسر منذ فترة طويلة قبل تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق العمل على دعم نمو العمالة، وتحفيز الإنفاق الحكومي لزيادة الأجور، وتنظيم سوق العمل، وتأمين الدخل من خلال المعاشات التقاعدية، والتأمين ضد البطالة واستحقاقات أجر المرضى. بالإضافة إلى ذلك يمكن معالجة التفاوتات الاقتصادية من خلال توفير الرعاية الصحية والتعليم.

وأوضح التقرير ضرورة توجيه اهتمامًا خاصًا بالأشخاص المصابين بالفيروس، حيث أن المجتمعات التي تتمتع بتغطية شاملة للتأمين الصحي هي في وضع أفضل لحماية نفسها من عواقب الوباء حيث لا يتحمل الناس أي تكلفة تتعلق بالإصابة بالفيروس، ويمكن علاج المصابين من قبل النظام الصحي الحكومي مع فقدان القليل من الدخل. كما أوصى التقرير بضرورة أن تخضع الممارسات الاحتكارية لشركات الأدوية العالمية الكبرى لفحص مستقل لتقييم أي عقبات محتملة قد تنتج لمعالجة حالة الطوارئ الناجمة عن أزمة كورونا.

وأوصى التقرير بأنه يجب على البنوك المركزية أن تعمل على مواجهة فيروس كورونا المستجد من خلال توجيه الائتمان للإنتاج وخلق فرص العمل، وتعزيز البنية التحتية العامة ومصارف التنمية، وتوفير خطوط ائتمان مصممة خصيصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة مالياً.

أما على الصعيد الدولي؛ فأشار التقرير إلى أنه ينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي أن تقدم آليات تحوط ملموسة منخفضة التكلفة لحكومات الدول النامية لإدارة مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن الصدمات الدولية، مما يؤدي إلى تجنب التقلبات المالية التي حدثت في العقود الأخيرة وبالتالي وضع الاقتصاد العالمي على مسار مستدام. كما يوصي التقرير بعدم الاتجاه لخفض معدلات الضريبة على الشركات والمعدلات الهامشية التي يدفعها الأثرياء، كما يجب العودة إلى الضرائب التصاعدية وتقليل الاعتماد على ضرائب القيمة المضافة التي تؤدي إلى تآكل الإنفاق الخاص. وأضاف التقرير أنه بالنسبة للعديد من الدول النامية التي لديها نسبة عالية من الديون، والتي غالباً ما تنفق بالفعل ما يصل إلى ثلث الإيرادات الحكومية على خدمة الديون، فيجب العمل على الوقف الفوري لسداد الديون عند إعلان حالة طوارئ صحية بهذا الحجم.

9. أثر وباء كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية

أصدرت الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في مارس 2020 تقريراً بعنوان "أثر وباء كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية[10].

وقد استعرض التقرير تأثير فيروس كورونا المستجد على الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية، حيث أن انتشار فيروس كورونا أدى إلى انخفاض ملحوظ في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والذي قد ينخفض إلى سالب 30% أو سالب 40% خلال 2020-2021.

وقد أوضح التقرير أن أرباح الشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة انخفضت بنسبة 35% مقارنة بنسبة قدرها 20% في الدول النامية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى في خسائر الشركات متعددة الجنسيات يليها الدول الأوروبية ثم الدول الآسيوية.

لقد أثرت الأزمة الراهنة وما صاحبها من تدابير احترازية وإغلاق الدول بشكل كامل على جميع مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها: الإنفاق الرأسمالي الحقيقي، الاستثمارات الخضراء، والتوسعات الاستثمارية، كما تم تعليق كافة أنشطة الاندماج والاستحواذ بين الشركات.

وقد أكد التقرير على أن الأثر السلبي للأزمة قد يصل إلى الأسوأ وذلك على عدة أصعدة:

أولاً: من الممكن أن يكون الفيروس أكثر انتشارا بين الدول النامية، وبالتالي يؤثر على خفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بنفس قوة التأثير على الدول المتقدمة أو بتأثير أشد.

ثانياً: أثر الأزمة قد يكون سريعاً بشكل ملحوظ، وذلك لأن الصدمات في جانب الطلب الكلي وثيقة الصلة بالتوقف المفاجئ وتأجيل المشروعات الاستثمارية حول العالم.

ثالثاً: بالرغم من أن سبب هذه الجائحة لا يعد مثل سبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008، إلا أنها أثرت بشدة على مناخ الأعمال بحيث عجزت الشركات عن سداد التزاماتها المالية، مما كان له تداعيات سلبية أخرى على تدفقات الاستثمار العالمي.

10. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

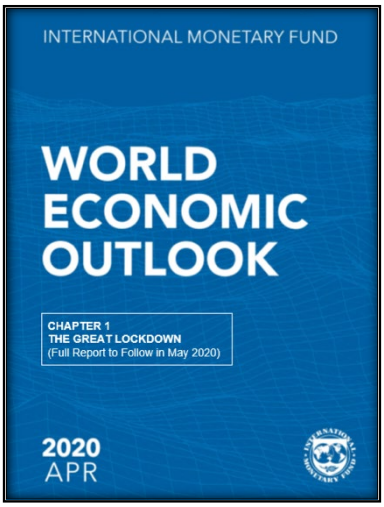

أصدر صندوق النقد الدولي في أبريل 2020 الفصل الأول من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بعنوان "الإغلاق الكبير"[11]. ويؤكد التقرير على ضرورة تنفيذ عدد من السياسات الفعالة لمنع حدوث نتائج أسوأ قد تُستجد بسبب أزمة فيروس كورونا، وتشتمل على أهمية تنفيذ التدابير اللازمة للحد من العدوى وحماية الأرواح. وعلى الرغم من أن ذلك يكون له تكلفة قصيرة المدى على النشاط الاقتصادي، لكن يجب أن ينظر إليها أيضًا على أنها استثمار مهم في صحة الإنسان والاقتصاد على المدى الطويل. كما أشار التقرير إلى أن الأولوية في الوقت الراهن هي احتواء تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد، لا سيما من خلال زيادة نفقات الرعاية الصحية لتعزيز قدرات وموارد قطاع الرعاية الصحية مع اعتماد تدابير للحد من العدوى.

ويوصي التقرير الدول بضرورة اتباع عدد من السياسات الاقتصادية التي تخفف من حدة الأثر السلبي الناجم عن تباطؤ عجلة الانتاج على الأشخاص والشركات والنظام المالي. ولقد كانت الاستجابة المالية

في الدول المتأثرة سريعة وكبيرة في العديد من الاقتصادات المتقدمة مثل أستراليا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما بدأ العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية مثل الصين وإندونيسيا وجنوب إفريقيا في تقديم أو الإعلان عن دعم مالي كبير للقطاعات والعمال المتضررين بشدة.

وأشار التقرير إلى أنه يجب رفع مستوى الإجراءات المالية المتخذة إذا استمر التوقف عن النشاط الاقتصادي، وتقديم الدعم الخارجي للاقتصادات التي تواجه قيود تمويلية لمكافحة الوباء. بالإضافة إلى أنه من الضروري أن يقوم المراقبون على أنشطة البنوك بتشجيع البنوك على إعادة التفاوض بشأن القروض للأسر والشركات المتعثرة، مع الحفاظ على تقييم جيد وواضح لمخاطر الائتمان.

وأكد التقرير على أهمية تعزيز التعاون متعدد الأطراف بين الدول والمؤسسات التمويلية الدولية وذلك للتغلب على آثار الوباء، بما في ذلك دعم الدول التي تواجه تراجع في معدلات الرعاية الصحية بالإضافة إلى القيود التمويلية، بالإضافة إلى التعاون في التوصل إلى لقاح وأدوية لمواجهة المرض. وأوصى التقرير الدول بضرورة العمل على تأمين موارد كافية لدعم أنظمة الرعاية الصحية، مما يتطلب زيادة الإنفاق العام على الاختبارات الإضافية للكشف عن الفيروس للأشخاص المحتمل إصابتها، وإعادة توظيف الأطباء المتقاعدين، وشراء معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التهوية، وتوسيع أجنحة العزل في المستشفيات، كما يجب تجنب القيود التجارية على المنتجات الطبية والصحية للمساعدة على وصولها للدول الأكثر تضرراً والأكثر احتياجاً.

وأشار التقرير إلى أنه يجب توسيع برامج الدعم الحالية وإدخال برامج جديدة حيثما كان ذلك ممكناً وخاصة في الدول التي لديها حجم كبير من القطاع غير الرسمي وهي غالباً ما تكون الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وأوصى التقرير بزيادة التحويلات النقدية وإعانات الأجور والإعفاء الضريبي ومد آجال استحقاق الديون. أما على مستوى السياسات النقدية؛ فق أشار التقرير إلى أنه يجب على البنوك المركزية أن توفر سيولة كافية للبنوك وشركات التمويل غير المصرفية، لا سيما تلك التي تمنح قروضاً للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي قد تكون أقل استعدادًا في مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

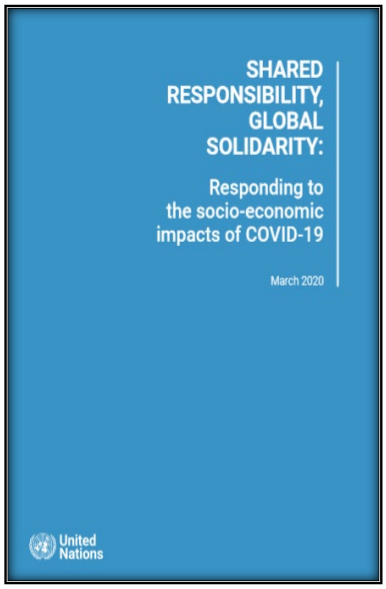

11. المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد

أصدرت الأمم المتحدة تقريراً في مارس 2020 يناقش المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا[12]. وأكد التقرير على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة ومتسقة من قبل جميع قادة الدول والشركات ومؤسسات التمويل ومنظمات المجتمع المدني لمنع انتقال الفيروس في أسرع وقت ممكن ووقف الوباء.

ولقد أبرز التقرير مجموعة من التوصيات التي تتمثل في أنه يجب على جميع الدول العمل على تنفيذ استراتيجيات صحية شاملة وسريعة تهدف إلى تقليل عمليات انتقال العدوي وتحجيم انتشاره السريع وذلك عن طريق الاستعداد التام وعزل الدول التي لم تظهر لديها حالات حاملة للفيروس، والقيام باختبار وكشف جميع الحالات المشتبه فيها بأسرع ما يمكن لضمان إمكانية منع انتشار العدوى، واستحداث إجراءات مثل الحجر الصحي، وتقييد حركة الأشخاص بشكل صارم، وتقليل الاتصال المباشر بين الأشخاص بشكل عام عن طريق إغلاق العمل والمدارس، والتباعد الاجتماعي وتثقيف المجتمعات حول الحد من الانتشار من خلال غسل اليدين، وتوفير رعاية سريرية آمنة وفعالة لعزل جميع حالات فيروس كورونا المستجد بشكل فعال، وحماية العاملين في مجال الرعاية الصحية والحفاظ على الإمدادات الطبية الأساسية من خلال الإدارة الفعالة لسلسلة التوريد، بالإضافة إلى تبادل المعرفة وتطوير الأدوية واللقاحات الجديدة، ومراعاة إدماج الفئات المحرومة من السكان في جميع المجتمعات والالتزام بأعلى معايير حقوق الإنسان، والحفاظ على ارتفاع معدلات التحصين للوقاية من الحصبة وشلل الأطفال والكوليرا.

وقد أوصى التقرير أيضاً بأهمية تقديم الدعم العاجل للدول النامية ذات النظم الصحية الضعيفة، لكونها الأكثر تعرضًا في مواجهة هذه الأزمة، وكذلك الدول التي بها عدد كبير من السكان والقطاعات غير الرسمية. كما أكد التقرير على أنه بدون التضامن والدعم العالميين، يظل الكثير من الناس عاجزين عن احتواء الفيروس، ولذلك فلابد من العمل على الحفاظ على التمويل لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية للأفراد الأكثر احتياجاً، وتقديم دعم سريع وحاسم لمبادرة فيروس كورونا المستجد التي أطلقتها

منظمة الصحة العالمية مع منظمة حقوق الإنسان، والتي ستساعد 51 أو أكثر من الدول الأكثر ضعفاً والمتضررة من النزاع في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والعمل على تنفيذ دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لوقف عالمي لإطلاق النار.

ويشير التقرير في توصياته إلى ضرورة السماح بالوصول المجاني والفوري لنتائج الأبحاث العلمية الخاصة بتطوير اللقاحات والأدوية لعلاج فيروس كورونا. بالإضافة إلى توجيه الدعوة لجميع الشركات وممثلي القطاع الخاص للالتزام بإرشادات الصحة والسلامة وتوفير التدابير الاحترازية للعمال، بما في ذلك من خلال ضمان سلامة العمال والتباعد الاجتماعي وتأمين الأجور للعاملين من المنزل، وتقديم الدعم المالي والتقني للحكومات من خلال المساهمة في صندوق استجابة التضامن فيروس كورونا المستجد. أما فيما يتعلق بدور المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية الإقليمية في معالجة أثر الأزمة فيوصي التقرير بضرورة العمل على تمويل الدول الأكثر تضررا واحتياجاً.

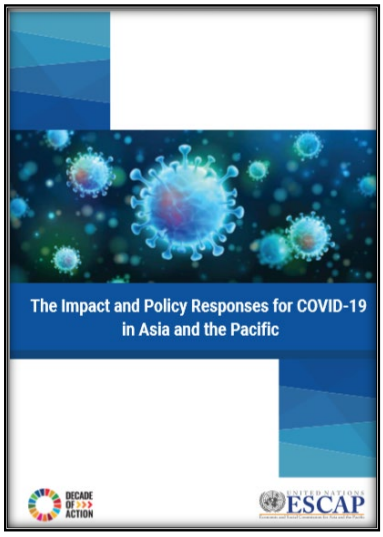

12. أثر فيروس كورونا واستجابات السياسات تجاهه في آسيا والمحيط الهادئ

أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مارس 2020 تقريراً هاماً يتناول أثر فيروس كورونا المستجد واستجابة السياسات لتلك الأزمة في آسيا والمحيط الهادئ[13]. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كمركز إقليمي للأمم المتحدة لتعزيز التعاون بين الدول لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ويقدم هذا التقرير عرضاً للآثار والتداعيات الرئيسية لفيروس كورونا المستجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ويقترح بعض التوصيات قصيرة ومتوسطة الأجل لتنظر فيها الدول الأعضاء من خلال منظور التنمية المستدامة، ويتناول الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتمثلت أهم التوصيات التي قدمها التقرير في أنه ينبغي توجيه السياسة النقدية لدعم استقرار التمويل البنكي. ويمكن القيام بذلك عن طريق توفير سيولة كافية للجهاز المصرفي. ويتطلب تنفيذ هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية، بالإضافة إلى إزالة التعريفة الجمركية وغير الجمركية على واردات الأدوية الأساسية والمعدات

الطبية والمدخلات ذات الصلة، حيث ينبغي على الحكومات مراجعة اللوائح التجارية الحالية على وجه السرعة لضمان الحصول على المنتجات الطبية في الوقت المناسب وبأسعار معقولة.

كما أوصى التقرير بضرورة الاستعداد المسبق للطوارئ لتقليل الآثار الاقتصادية المحتملة لأي أزمة في المستقبل، بالإضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية لتقليل الأثر الاجتماعي السلبي لهذه الأزمات في المستقبل. وأشار التقرير إلى ضرورة زيادة الإنفاق العام على الصحة، لضمان أن تكون المرافق والخدمات الصحية المعروضة كافية لتلبية الطلب. وبالتالي يجب زيادة الاستثمارات للتعامل مع مثل هذه الأزمات في المستقبل، الأمر الذي يتطلب وجود حيز مالي ضخم وبالتأكيد سوف يؤدي ذلك إلى زيادة في عجز الموازنة والدين العام.

أما بالنسبة للدول الفقيرة، فأوصى التقرير بضرورة التنسيق الإقليمي لتخفيف الديون أو تأجيل سداد الديون، ويمكن تنسيق هذه التدابير مع المنظمات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي. كما أشار التقرير إلى أنه يجب العمل على زيادة الاستثمارات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للحد من الفجوة الرقمية، حيث أن الاتصال الرقمي يجعل التباعد الاجتماعي ممكن بدون حدوث عزلة اجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال البحث والتطوير المتعلق بالرعاية الصحية بحيث يمكن تطوير اللقاحات والأدوية بسرعة وإتاحتها لصالح جميع الدول في المنطقة. وأشار التقرير إلى أهمية التوعية من خلال إعداد حملات الصحة التوعوية المتاحة بلغات متعددة، بما في ذلك لغة الإشارة، ونشرها عبر جميع قنوات وشبكات الاتصال المتاحة، نظراً لأهمية توصيل المعلومات وخدمات الصحة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى.

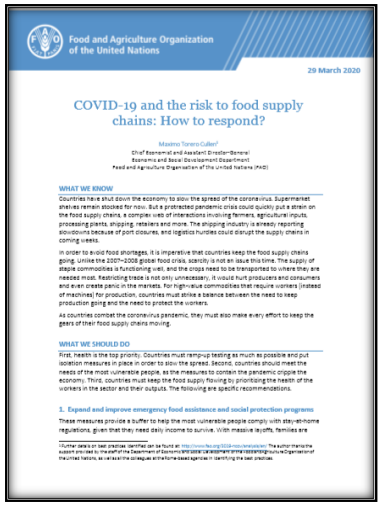
Food and Agriculture Organization of the United Nations

29 March 2020

COVID-19 and the risk to food supply chains: How to respond?

WHAT WE KNOW

WHAT WE SHOULD DO

1. Expand and improve emergency food assistance and social protection programs

13. فيروس كورونا المستجد والمخاطر على سلاسل الإمداد الغذائي: كيفية الاستجابة

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في مارس 2020 تقريراً يناقش تأثير فيروس كورونا المستجد على تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي حول العالم[14]. وتعد منظمة الأغذية والزراعة وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وتقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع.

ويشير التقرير إلى الضغوط التي تفرضها أزمة فيروس كورونا المستجد على سلاسل توريد الغذاء، والتي تشمل شبكة معقدة من التفاعلات بين المزارعين، والمدخلات الزراعية، والشحن، وتجار التجزئة، وغيرها. حيث تعاني صناعة الشحن بالفعل من تباطؤ بسبب إغلاق الموانئ، وقد تؤدي هذه العوائق اللوجيستية إلى تعطيل سلاسل التوريد. وبالتالي، من أجل تجنب نقص الغذاء، فإنه من الضروري أن تحافظ الدول على استمرار سلاسل توريد الغذاء.

فعلى عكس أزمة الغذاء العالمية 2007–2008، فالمشكلة لا تتعلق بندرة الغذاء، إنما بتقييد التجارة. حيث يرى التقرير أن تقييد التجارة ليس له داع وسيلحق الضرر بالمنتجين والمستهلكين، بل ويثير الذعر في الأسواق. كما أشار التقرير إلى أنه بالنسبة للسلع ذات القيمة العالية التي تتطلب عمالاً (بدلاً من الآلات) للإنتاج، يجب على الدول العمل على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى استمرار الإنتاج والحاجة إلى حماية العمال.

وقدم التقرير مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تبذل الدول قصارى جهدها للحفاظ على الوتيرة الطبيعية لسلاسل توريد الغذاء منها وإلى غيرها، والعمل على توسيع المساعدة الغذائية الطارئة وبرامج الحماية الاجتماعية لدعم الأشخاص الأكثر تضرراً وخاصةً مع التزامهم بالبقاء في المنزل، نظرًا لأنهم يحتاجون إلى دخل يومي للبقاء على قيد الحياة. كما أكد التقرير على أنه يجب دعم بنوك الطعام من الحكومات والمؤسسات الخيرية الخاصة على حد سواء، لتوصيل الطعام بحيث تبقى العائلات في المنزل، وخاصًة المسنين أو المصابين بأمراض مزمنة.

ويشير التقرير إلى أنه من الأهمية بمكان تعزيز دور شبكات الحماية الاجتماعية في ظل التداعيات السلبية لجائحة كورونا، كما حدث في عدد من دول العالم، بالإضافة إلى تقديم الدعم لصغار المزارعين لتعزيز إنتاجيتهم وتسويق الأغذية التي ينتجونها، من خلال قنوات التجارة الإلكترونية أيضاً. وينبغي على الدول أن تقرب المسافات بين مراكز التجميع من المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة لتقليل الحاجة إلى التنقل، كما يجب أن يكون لمراكز التجميع سعة عالية.

ويوصي التقرير بضرورة الإسراع في تنمية التجارة الإلكترونية لصغار المزارعين، وحصول صغار المزارعين على التمويل حتى يتمكنوا من الاستمرار في الإنتاج. وأشار إلى آليات التي يمكن من خلالها حماية صغار المزارعين مثل شراء المنتجات الزراعية من صغار المزارعين من قبل الحكومة لتعزيز

احتياطيات الطوارئ الاستراتيجية وخاصة للسلع غير القابلة للتلف لتعزيز الإمدادات الغذائية. وتضمنت التوصيات تخفيض ساعات العمل في المتاجر، وتبني آليات تناوب الموظفين ومضاعفة خدمات التوصيل، بالإضافة إلى إعادة تصميم المستودعات ومصانع التجهيز لتمكين العمال من ممارسة التباعد الاجتماعي من خلال قياس درجات حرارة الموظفين والتأكد من أنهم يرتدون أقنعة وقفازات واقية.

وأكد التقرير على ضرورة دعم الدول الفقيرة في الحصول على تمويل دولي لدعم صغار المزارعين من المنظمات ذات الصلة مثل برنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي، الذي تم إنشاؤه في أعقاب أزمة الغذاء 2007–2008 لهذا الغرض، فضلاً عن ضرورة التخفيض المؤقت لضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى للمساعدة في استقرار أسواق الغذاء العالمية.

14. تقرير الاستقرار المالي العالمي

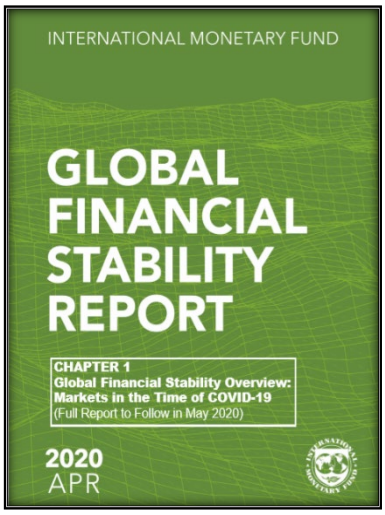

أصدر صندوق النقد الدولي في أبريل 2020 تقريراً بشأن الاستقرار المالي في العالم[15]. وقد أكد التقرير على أن أزمة فيروس كورونا المستجد تمثل تهديدًا خطيرًا للغاية لاستقرار النظام المالي العالمي. وفي هذا الإطار فقد جاء هذا التقرير بمجموعة من التوصيات التي تضمنت الحاجة إلى اتباع عدد من السياسات النقدية والمالية وسياسات القطاع المالي للمضي قدما لدعم استقرار النظام المالي العالمي والحفاظ على سلامة المؤسسات المالية، خاصة إذا ظل النشاط الاقتصادي متوقفاً لفترة أطول من المتوقع، بالإضافة إلى أنه يجب على البنوك المركزية أيضًا أن اختيار الأسواق والقطاعات التي تحتاج للدعم من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يضمن تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك المركزي، وتشجيع البنوك على إعادة التفاوض بشأن إعادة جدولة القروض للشركات والأسر التي قد تتعثر في خدمة ديونها، والعمل على استخدام رأس المال المتاح لدى البنوك لمواجهة ضغوط التمويل. بالإضافة إلى أنه يجب تشجيع مديري صناديق الاستثمار على الاستفادة الكاملة من أدوات السيولة المتاحة للحد من مخاطر السيولة المرتبطة بالتدفقات الخارجية الكبيرة.

ويوصي التقرير بضرورة تعزيز التعاون الدولي لتجنب التحكم في الأسعار وتخفيف القيود التجارية على الإمدادات الطبية الأساسية، ووضع خطط طوارئ للتعامل مع الديون السيادية وذلك من خلال أدوات التمويل الخارجي على سبيل المثال.

تواجه العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة بالفعل ظروفًا متقلبة في السوق ويجب إدارة مثل هذه الضغوط من خلال مرونة سعرية. كما أكد التقرير على ضرورة أن تقوم شركات التأمين بإعداد خطط موثوقة لضمان قدرتهم على الحفاظ على أوضاع الملاءة المالية أو استعادتها مع الاستمرار في توفير التغطية التأمينية اللازمة لحاملي بوالص التأمين.

15. خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لفيروس كورونا المستجد

أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية في أبريل 2020 خطة لأهم السياسات والتوصيات المقترحة للتصدي لتبعات أزمة فيروس كورونا المستجد[16].

ويعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة المسؤولة عن الجمع بين الجهات الفاعلة الإنسانية لضمان الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ.

وتهدف خطة الاستجابة الإنسانية العالمية إلى تمكين الدول من مكافحة فيروس كورونا المستجد ومعالجته، وخاصة من قبل أشد دول العالم فقراً، وتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين.

واعتمدت الخطة على مجموعة من التوصيات التي تتمثل في ضرورة الاستعداد لزيادة الاستجابة الإنسانية للأشخاص الأكثر تأثراً واستمرارية المساعدة في قطاعات متعددة، ولا سيما الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية والمأوى والتعليم والأمن الغذائي وسبل العيش والحماية، وتأمين الممرات والجسور الجوية لحركة البضائع والأفراد الأساسية دون انقطاع.

كما تضمنت التوصيات الخاصة بالخطة تعزيز منظومة الصرف الصحي والنظافة والخدمات الصحية، والتدخلات المصممة لتغيير ممارسات النظافة، ودعم سبل المعيشة الريفية للأشخاص الذين يعانون من

فقدان الأمن الغذائي وسوء التغذية وخاصة في الدول التي تعاني من أزمات غذائية مع استمرار تشغيل الأسواق المحلية وتعزيز سلاسل القيمة في تلك الدول.

وأوصى التقرير بضرورة تعزيز خدمات الحماية والخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية والعدالة لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين، وتوفير المأوى وتحسين البنية التحتية للتخلص من الاحتقان في المناطق المزدحمة والمساعدة في منع انتقال المرض على الحدود وفي مواقع النزوح وفي المواقع الحضرية مع المجموعات السكانية الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة، فضلا عن العمل على توسيع نطاق أنظمة المساعدة الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية (بما في ذلك التجارة الرقمية/ التسويق)، لتضم العمال ومنتجي المحاصيل والماشية في الريف، والشركات الصغيرة والمتوسطة، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والمهاجرين، وغيرهم من المجموعات السكانية التي تضررت كثيرا بسبب جائحة فيروس كورونا.

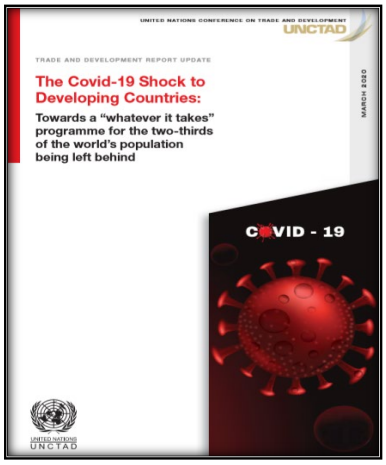

16. صدمة فيروس كورونا المستجد للدول النامية: نحو برنامج "مهما كلف الأمر" لثلثي سكان العالم المتخلفين عن الركب

أصدرت الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في مارس 2020 تقريراً يقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات للدول النامية التي تعاني الكثير من فيروس كورونا[17].

وقد أكد التقرير على أن الدول النامية تواجه ضغوطاً وقيوداً على حصيلتها من العملات الأجنبية، فلا يمكنها الحصول عليها إلا من خلال الصادرات أو بيع احتياطياتها. علاوة على ذلك، تتطلب الصادرات نفسها الكثير من المعدات المستوردة والسلع الوسيطة والتسهيلات المالية لذلك. وقد تسبب الاضطراب المالي الناجم عن أزمة كورونا بالفعل في انخفاض حاد في قيمة العملة في الدول النامية، مما يجعل خدمة ديونها ودفع ثمن الواردات اللازمة لأنشطتها الصناعية أكثر إرهاقًا.

ويتوقع التقرير ثلاثة تحديات أساسية في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد تتمثل في تزايد الضغط على موازنات الحكومات بسبب أزمة الكورونا، وخاصةً أن التباعد الاجتماعي قد أدى بالفعل إلى إغلاق كامل لاقتصادات كثير من الدول المتقدمة والنامية وقد نتج عن ذلك انخفاض حاد ومفاجئ في معدلات

التوظيف. كما يتوقع التقرير أن الدول النامية ككل ستخسر ما يقرب من 800 مليار دولار من حيث إيرادات الصادرات في عام 2020. وسيؤدي هذا الانخفاض الكبير في أرباحها من العملات الأجنبية إلى زيادة التحديات التي يفرضها بالفعل انخفاض قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكي في حين ستنكمش الواردات، بما يقدر بنحو 575 مليار دولار. ويتوقع التقرير أيضاً أن الدول النامية هي الأكثر تضرراً من حيث الضغوط الهائلة على قدرتها على تحمل ديونها، وتتمثل تلك الضغوط في عدم إمكانية الوصول في المستقبل إلى مصادر لتمويل التزامات الديون الخارجية المستحقة وخاصةً مع تزايد تكلفة الدين بسبب ارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

وبالتالي؛ يؤكد التقرير ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بتنسيق حزم الإنقاذ الاقتصادي المناسبة لمعالجة فجوة التمويل التي تلوح في الأفق والتي تواجهها الآن العديد من الدول النامية. وقدم التقرير مجموعة من التوصيات التي تتعلق بتلك الإجراءات، والتي تمثلت في ضرورة القيام بعدد من التدابير لضمان وصول المبلغ الذي خصصته مجموعة العشرين (5 تريليون دولار) إلى الدول النامية والأكثر تضرراً. كما يشير التقرير إلى ضرورة أن يقر صندوق النقد الدولي ضوابط لانتقالات رؤوس الأموال، وذلك للحد من الزيادة في التدفقات من الخارج لوقف الانخفاضات في أسعار العملات والأصول. كما أوصى التقرير بضرورة التوقف المؤقت بشأن مدفوعات خدمة الدين، أو التوصل لاتفاق رسمي أو غير رسمي بين المدين وواحد أو أكثر من دائنيه لتعليق هذه المدفوعات لفترة معينة من الوقت للسماح للمدينين باقتراح خطط إعادة الهيكلة للمديونية، بالإضافة إلى أنه يجب على الدول المانحة تعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية حيث تظل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدراً حيوياً للتمويل الخارجي لأفقر الدول النامية.

ثانياً: نظرة تحليلية حول ما ورد في توصيات التقارير الدولية

يُمكن القول إنه بالنظر إلى التقارير الدولية وتوصياتها بشأن الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدول في مواجهة التداعيات الاقتصادية والمالية لفيروس كورونا المستجد، أن تلك الإجراءات تدور حول ثلاث ركائز أساسية ينبثق من كل منها مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعلقة بالاستجابة للأزمة. وتتمثل الركيزة الأولى في **السياسة المالية** التي من خلالها يتم تقديم الدعم النقدي للأفراد والأسر والقطاعات الأكثر تضرراً عن طريق شبكات الحماية الاجتماعية وغيرها من الأدوات المختلفة، بالإضافة إلى الشركات وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها فيما يتعلق بتخفيض أو إلغاء أو تأجيل الضرائب، والدعم

الخاص بالعاملين في القطاع الصحي والقطاعات الأكثر تضرراً، وتضم أيضاً زيادة الإنفاق على القطاع الصحي والبنية التحتية الصحية. أما الركيزة الثانية فتعنى **بالسياسة النقدية** والتي تضم التدابير التي تقوم بها البنوك المركزية لضمان توفير السيولة وتسهيل الإجراءات وتخفيف القيود المتعلقة بسعر الفائدة، وتوجيه الإرشادات إلى المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لتقديم الدعم للأفراد والشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض الميسرة وغيرها من الأدوات التي تضمن صمود تلك الشركات خلال الأزمة. وتختص الركيزة الثالثة **بالتعاون الدولي** لمواجهة الأزمة من خلال العمل على رفع العبء عن الدول النامية عن طريق تخفيف عبء الديون وإعادة جدولة سدادها، وتعزيز المساعدات المقدمة إلى الدول النامية، بالإضافة إلى تعزيز سلاسل الإمداد العالمية وفتح التجارة بين الدول خاصة فيما يتعلق بتصدير واستيراد المنتجات الطبية، فضلاً عن تقديم الدعم من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما.

وعلى الرغم من أن تلك التقارير والدراسات قدمت العديد من التوصيات والإجراءات التي يمكن أن تتخذها الحكومات؛ إلا أنها لم تتطرق إلى الآليات التفصيلية الخاصة بتنفيذ تلك الإجراءات وسمات البيئة المواتية لتنفيذها، ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى تسارع وتيرة انتشار الفيروس على نطاق واسع وفى بلدان متعددة ومختلفة من حيث وضعيتها الاقتصادية وآثاره المتلاحقة على الاقتصاد العالمي نتيجة للغلق الكامل للعديد من الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى أن تنظر المؤسسات للإجراءات بنظرة أكثر شمولية واستراتيجية بغض النظر عن عملية التنفيذ. ونتيجة لذلك بات على الدول ومؤسساتها المختلفة أن تقوم بدراسة تلك التوصيات والإجراءات في إطار الفهم الشامل لتركيبة اقتصادياتها الوطنية من ناحية مساهمة القطاعات في الناتج المحلى والإجمالي ومدى تأثرها بالفيروس، مدى الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي متمثلاً في معدلات التصدير والاستيراد، مدى قوة المنظومة المالية للحكومة من حيث نطاق الحيز المالي المتاح ومعدلات العجز في الموازنة وتوزيع الإنفاق العام على الوظائف المختلفة، مدى كفاءة الجهاز المصرفي وملاءته الائتمانية، وأخيراً وليس آخراً الوضعية الاجتماعية الاقتصادية لشرائح المجتمع المختلفة وبالأخص الأكثر تضرراً من انتشار الفيروس.

فضلاً عن ذلك؛ لم تتطرق معظم التقارير إلى القضايا المتعلقة بالأثر طويل المدى على مجموعة من المؤشرات الرئيسية مثل معدلات الفقر، والجوع، والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى الأثر طويل المدى على التجارة العالمية خاصة في ظل الأصوات المتزايدة بشأن تراجع العولمة وضرورة الاتجاه إلى

الاعتماد على الصناعات المحلية وتعزيز الإنتاجية المحلية بغض النظر عن توافر الميزة النسبية للإنتاج من عدمه، كما لم تتناول التقارير أثر هذه الأزمة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر باعتبارها جدول الأعمال العالمي لتحقيق التنمية. وبطبيعة الحال فإنه من الضرورة للحكومات المختلفة أن تأخذ في الحسبان الأثر طويل الأجل للسياسات والإجراءات التي تتخذها اليوم وبالأخص الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة ونظم الإقراض، الإجراءات المتعلقة بزيادة الإنفاق العام من خلال استحداث برامج جديدة، الإجراءات المتعلقة بنظم الحماية الاجتماعية والدعم واستهداف الفقراء، الميزات التفضيلية الممنوحة لقطاعات بعينها دون الأخرى وعلى رأسها المزايا الضريبية والجمركية والدعم المالي المباشر. كل هذه الإجراءات عادة ما تكون لها آثار عميقة على الاقتصاد الوطني في الأجلين المتوسط والطويل.

تفترض غالبية الحزم الاقتصادية التحفيزية المقترحة في التقارير المختلفة إن الدول لديها مستوى البنية التحتية المادية والبشرية التي يؤهلها لتنفيذ هذه السياسات والإجراءات بشكل كفء وفعال. وبطبيعة الحال فليس هذا هو واقع الأمر وبالأخص في الدول النامية. وبالتالي فإن مدى فاعلية هذه الإجراءات في المساهمة في التعافي الجيد بعد الأزمة سوف يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لمدى جاهزية أجهزة الدولة وصمودها للتعامل مع الأزمات، وقدرتها على التكيف مع الأوضاع خلال الأزمة وبعدها، بالإضافة إلى مدى كفاءة وفعالية النظام الصحي في التعامل مع الأزمة، ومدى كفاءة الحكومة في الاتصال الجيد والشفافية في تقديم المعلومات الكافية للمواطنين والفئات المختلفة بما يعزز الثقة.

ولعلّ من الدروس المستفادة من هذه الأزمة للدولة المصرية هي ضرورة إعادة النظر في أولويات الحكومة وتوجيه الموارد وفق ذلك. فعلى سبيل المثال؛ بالإضافة إلى توجيه الموارد لتعزيز النظم الصحية، يجب أن توجه الدولة مواردها لتعزيز التطوير والبحث والابتكار، بالإضافة إلى الاستثمار في النظم الوقائية لتعزيز جاهزية الأنظمة المختلفة لمواجهة الأزمات. ومن الجليّ أن الأزمة الحالية ستساهم إلى حد كبير في الإسراع في عملية التحول الرقمي، بما يتضمنه ذلك من تقديم الخدمات المختلفة تيسيراً على المواطنين وتعزيزاً للحوكمة ونشرها، والإسهام في تعزيز الشمول المالي بما في ذلك من تبني الآليات الخاصة بالتمويل عبر الإنترنت وتعزيز منصات التكنولوجيا المالية. في الوقت نفسه بات الاستثمار في شبكات الضمان الاجتماعي وقواعد البيانات الخاصة بها أمراً حتمياً للتعامل مع الأزمات في المستقبل بشكل فعال وذلك مع تطوير نظم إدارة الطوارئ والأزمات.

ويجب أن تولي الدولة اهتماماً بعملية تشجيع الصناعة المحلية، ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في فتح أسواق جديدة تتواءم مع المتطلبات الحالية، كما يجب أن تلعب الحكومة دوراً هاماً في تعزيز دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سواء من خلال المشروعات الاستثمارية أو من خلال التواءم مع خطط المسئولية المجتمعية للشركات. ولابد أن تحظى قضية تعزيز الاتصال الحكومي والتوعية باهتمام الحكومة، وذلك من خلال الأدوات المختلفة مثل المواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والمنصات المختلفة لضمان وصول المعلومات بشكل جيد وبسيط للمواطنين والفئات المختلفة. فضلاً عن ذلك؛ يجب أن تستفيد الدولة من الزخم الحالي المتعلق بقضية الديون ورفع العبء عن الدول المتضررة، وأن تعمل على إيجاد فرص لمبادلة الديون مع الدول المختلفة، بالإضافة إلى زيادة المساعدات الرسمية.

ومن ثمّ؛ فإن مدى الأثر الذي سيحدثه انشار فيروس كورونا المستجد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية يعتمد إلى حد كبير على مدى قدرة الدولة على الصمود في مواجهة التحديات والتكيف مع الأزمة، ومدى قدرتها على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالحزم التحفيزية الاقتصادية، وعلى وضع خطة محكمة للتعافي الاقتصادي من الأزمة وتنفيذها بشكل جيد. وفي المطلق؛ فالقضية ليست في انتشار فيروس كورونا المستجد وفي كيفية مواجهة تداعياته؛ وإنما في مدى استيعاب الدروس المستفادة من هذه الأزمة والبناء عليها بما يضمن جاهزية الدولة لمواجهة أية أزمات أخرى.

المراجع

[1] IMF, "World Economic Outlook", April 2020, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/WEO/2020/April/English/text.ashx?la=en

[2] IMF, "Policy Steps to Address the Corona Crisis", March 2020, https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjP8KLOmaDpAhVW3IUKHT7KCakQFjABegQIAxAB&url=https%3A%2F%2Fwww.imf.org%2F~%2Fmedia%2FFiles%2FPublications%2FPP%2F2020%2FEnglish%2FPPEA2020015.ashx&usg=AOvVaw28iSpd_Lora1SwoETLmkwH

[3] ILO, "ILO Monitor: COVID-19 and the World of Work", 7 April 2020, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_740877.pdf

[4] African Union, "Impact of the Coronavirus (COVID-19) on the African Economy", 2020, https://www.tralac.org/documents/resources/covid-19/3218-impact-of-the-coronavirus-covid-19-on-the-african-economy-african-union-report-april-2020/file.html

[5] World Economic Forum, "Emerging Priorities and Principles for Managing the Global Economic Impact of COVID-19", April 2020, http://www3.weforum.org/docs/WEF_Chief_Economists_Outlook_April_2020.pdf

[6] World Bank East Asia and Pacific, "Part1: COVID-19 Impact and Response", April 2020, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33477/211565-ch01.pdf

[7] World Bank, "Proposed Sustainability Checklist for Assessing Economic Recovery Interventions", April 2020, http://pubdocs.worldbank.org/en/223671586803837686/Sustainability-Checklist-for-Assessing-Economic-Recovery-Investments-April-2020.pdf

[8] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، (أبريل 2020)، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2020/AEO_Apr_2020_v2.pdf

[9] UNCTAD, " The Coronavirus shock: a story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it" , March 2020, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_update_coronavirus.pdf

[10] UNCTAD, " Impact of the COVID-19 Pandemic on Global FDI and GVCs" https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33477/211565-ch01.pdf, March 2020, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeiainf2020d3_en.pdf

[11] IMF, "World Economic Outlook", April 2020, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/WEO/2020/April/English/text.ashx?la=en

[12] United Nations, " Shared Responsibility, Global Solidarity: Responding to the socio-economic impacts of COVID-19", March 2020, https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-03/SG-Report-Socio-Economic-Impact-of-Covid19.pdf

[13] United Nations, ESCAP, " The Impact and Policy Responses for COVID-19 in Asia and the Pacific", March 2020, https://www.unescap.org/sites/default/files/COVID%20_Report_ESCAP.pdf

[14] FAO, " COVID-19 and the risk to food supply chains: How to respond?", March 2020, http://www.fao.org/3/ca8388en/CA8388EN.pdf

[15] IMF, " Global Financial Stability Report", April 2020, https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/GFSR/2020/April/English/text.ashx?la=en

[16] UNOCHA, " Global Humanitarian Response Plan: COVID -19", https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Global-Humanitarian-Response-Plan-COVID-19.pdf

[17] UNCTAD, " The COVID- 19 shock to Developing Countries: Towards a "whatever it takes" program for the two thirds of the world's population being left behind", March 2020, https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gds_tdr2019_covid2_en.pdf